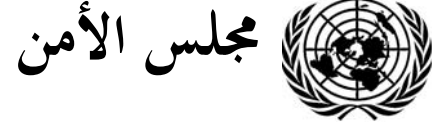


Distr.: General
6 August 2008
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم الورقة المفاهيمية من أجل المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن تنفيذ التدابير الواردة في مرفق مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (S/2006/507) (انظر المرفق). ومن المقرر أن تجرى هذه المناقشة يوم ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يان غراولز
السفير، الممثل الدائم لبلجيكا
لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨ والموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

المناقشة المفتوحة بشأن تنفيذ التدابير الواردة في مرفق مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (S/2006/507)

ورقة مفاهيمية من إعداد الرئاسة البلجيكية لمجلس الأمن

صدرت مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2006/507) كجزء من الجهود التي يبذلها المجلس لتعزيز الكفاءة والشفافية في عمله، فضلا عن التفاعل والحوار مع الدول غير الأعضاء في المجلس. وفي هذا الصدد، فإن أعضاء المجلس ملتزمون بتنفيذ التدابير الثلاثة والستين المبينة في مرفق هذه المذكرة.

وبعد مرور سنتين على صدور المذكرة (S/2006/507)، يتمثل الغرض من المناقشة المفتوحة المقرر عقدها في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨ في تقييم تنفيذ التدابير الواردة في مرفق هذه المذكرة وتحديد التحسينات التي تحققت سواء من حيث الكفاءة والشفافية والتفاعل، أو من حيث التحديات التي ما زالت تحتاج إلى معالجة.

وإذ نضع في اعتبارنا أن المجلس يتصرف بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء، فإن كل الجهود التي بذلت فيما يتعلق بتحسين أساليب عمله يجدر النظر فيها بعمق. بيد أنه لكي يكون هناك نقاش بناء وعملي، فإنه يمكن أن يتركز على التدابير الواردة في المذكرة التي لها أكبر تأثير على الدول غير الأعضاء في المجلس. وفي هذا الصدد، يمكن أن تركز التدخلات على تنفيذ تدابير ملموسة في ثلاثة مجالات محددة ومتراكبة وهي: الشفافية، والتفاعل مع الدول غير الأعضاء في المجلس والكفاءة.

الشفافية

منذ صدور المذكرة S/2006/507، تم إحراز تقدم كبير في تنفيذ الأحكام التي ترمي إلى زيادة شفافية المجلس. فبرنامج العمل الشهري والتوقعات الشهرية متاحة على الموقع الإلكتروني لمجلس الأمن ويجري تحديثها باستمرار (الفقرة ٣٧). وأصبحت الإحاطات الإعلامية من رئاسة المجلس لغير الأعضاء في المجلس في بداية هذه الرئاسة ممارسة شائعة (الفقرة ٤)^(١). ويعلن عن جلسات المجلس الرسمية فضلا عن المشاورات غير الرسمية باستمرار

(١) منذ صدور المذكرة (S/2006/507)، قام ١٠ رؤساء قادمين بعقد جلسات في مبنى الأمم المتحدة أعلن عنها في يومية الأمم المتحدة، لإحاطة غير الأعضاء في المجلس ببرنامج العمل الشهري للمجلس.

في يومية الأمم المتحدة. كما يعلن في اليومية عن اجتماعات الهيئات الفرعية، على أساس أكثر انتظاماً مما كان عليه في الماضي (الفقرة ٤٧). وفيما يتعلق بشكل الجلسات، فقد أوقف الاتجاه الذي شاع في التسعينات المتمثل في الابتعاد بشكل منتظم عن عقد جلسات علنية - الذي كان بمثابة القاعدة حتى ذلك الحين - نحو عقد مشاورات سرية.

ولا تزال التحديات قائمة. وهناك تحد خاص له تأثير مباشر على العضوية الأوسع يتمثل في قرار المجلس بشأن الشكل الأكثر ملاءمة الذي يجب أن تجري المناقشة بموجبه^(٢). ومن الواضح ما تنسم به المشاورات السرية بوصفها أداة لا غنى عنها لتسهيل اتخاذ القرارات بسرعة وفي الوقت المناسب من أهمية. غير أن هذا لا يتعد كثيراً عن المادة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت، التي تنص على أن "مجلس الأمن يجتمع في جلسات علنية ما لم يقرر خلاف ذلك". وفي الفقرة ٢٦ من المذكرة (S/2006/507)، أكد أعضاء المجلس لذلك من جديد التزامهم بزيادة اللجوء إلى الجلسات العلنية. وتمشيا مع هذا الالتزام، ومن أجل إعطاء دفع جديد للجلسات العلنية، سيكون من المفيد إيلاء مزيد من التفكير في كيفية الاستفادة بشكل أفضل من الجلسات العلنية - وكيفية تجنب كونها شكلية وطويلة للغاية من دون داع. ويمكن أن يكون الفهم الواضح للأساس المنطقي لاعتماد صيغة محددة لكل جلسة، فضلاً عن تحديد الأهداف المتوخاة منها، مفيداً جداً في تعزيز الكفاءة والشفافية على حد سواء. وينبغي أن يكمل الهدفان اللذان يعتبران على نفس القدر من الأهمية بعضهما بعضاً لا أن يتعارض كل منهما مع الآخر.

أما التدابير الأخرى التي تتصل بالشفافية والتي قد تكون ذات أهمية خاصة فتترو في الفقرة ٤٣ بشأن إتاحة مشاريع القرارات لغير الأعضاء في المجلس، والفقرة ٤٧، بشأن الشفافية فيما يتعلق بالجدول الزمني لاجتماعات الهيئات الفرعية التابعة للمجلس.

التفاعل

القرارات التي يتخذها المجلس بشأن الشكل هي جزء من مجموعة من العناصر التي تؤثر على تفاعل المجلس مع بقية الأعضاء. وفي الفقرة ٤٢ من مرفق المذكرة (S/2006/507)،

(٢) في الفترة الممتدة من ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (صدور المذكرة S/2006/507) إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كانت المشاورات تشكل نسبة ٤٤,١ في المائة، والجلسات العلنية ٥١,٣، والجلسات السرية ٤,٥ في المائة من جميع "الاجتماعات". وفي عام ٢٠٠٧، كانت المشاورات تشكل نسبة ٤٥,٦ في المائة، والجلسات العلنية ٥١,٢ في المائة، والجلسات السرية ٣,٢ في المائة. وفي الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٨، بلغت نسبة المشاورات ٤١,٤ في المائة، والجلسات العلنية ٥٥,٥ في المائة، والجلسات السرية ٣,١ في المائة. ولا تشمل هذه الأرقام الاجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات (١٢ و ٢٠ و ٧ اجتماعات على التوالي في الفترة المذكورة أعلاه).

أعرب أعضاء مجلس الأمن عن التزامهم بإجراء مشاورات غير رسمية مع أعضاء الأمم المتحدة عموماً، ولا سيما مع الدول الأعضاء المهتمة بالأمر، بما فيها البلدان المعنية مباشرة أو المتأثرة بشكل خاص، والدول المجاورة والبلدان التي بإمكانها تقديم مساهمات معينة، وكذلك مع المنظمات الإقليمية ومجموعات الأصدقاء، عند صياغة الوثائق التي من بينها القرارات والبيانات الرئاسية والبيانات الصحفية، حسب الاقتضاء.

ومنذ صدور المذكرة (S/2006/507)، تم إحراز بعض التقدم الحذر في هذا الصدد. ففي الجلسات العلنية، أصبح أكثر شيوعاً أن يتكلم ممثلو البلدان المعنية مباشرة قبل أعضاء المجلس (الفقرة ٢٩)^(٣). وتعمل الهيئات الفرعية للمجلس على التماس آراء الدول الأعضاء التي تهتم اهتماماً شديداً بمجالات عملها (الفقرة ٤٦)^(٤). وهناك على الأقل انطباع بأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تدعى بشكل أكثر انتظاماً للمشاركة في جلسات المجلس وفي أنشطته (الفقرة ٤٢)^(٥). وقد تحسنت إمكانيات وصول الدول الأعضاء التي تضطلع بمسؤوليات محددة في لجنة بناء السلام إلى المجلس إلى حد بعيد، وهو تدبير لم يتم التطرق إليه في مرفق المذكرة (S/2006/507). كما تم إنشاء آليات تتيح عقد اجتماعات بين المجلس والبلدان التي تقدم مساهمات معينة.

ومع ذلك، وفي هذا المجال أيضاً، لا تزال هناك تحديات هامة. ففي الفقرة ٥٠ من مرفق المذكرة (S/2006/507)، أعرب أعضاء المجلس عن عزمهم على التماس آراء الدول الأعضاء التي تكون أطرافاً في نزاع ما و/أو الأطراف الأخرى المهتمة والمتأثرة. وتمشيا مع

(٣) في الفترة الممتدة من ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (صدور المذكرة S/2006/507) إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، تكلم أعضاء المجلس قبل البلدان غير الأعضاء المعنية مباشرة في ١٤ من أصل ٢٩ جلسة. وفي عام ٢٠٠٧، فعل أعضاء المجلس ذلك في ٢٧ من أصل ٣٧ جلسة. وفي الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٨، تكلم أعضاء المجلس قبل غيرهم في ٩ من أصل ٣٤ جلسة.

(٤) منذ صدور المذكرة S/2006/507، وجهت لجان الجزاءات التابعة للمجلس دعوات إلى ٢٣ دولة معينة مباشرة بعمل هذه الهيئات الفرعية أو متأثرة بشكل خاص بعمل هذه الهيئات، وتبادلت الآراء فيما بعد مع ١٢ من هذه الدول أثناء جلسات اللجان. وفي إحدى المرات، طلبت اللجنة المعنية من فريق الرصد التابع لها إتاحة وقت كاف للدول للرد على المعلومات التي جمعها الفريق والفرصة للتحقق منها.

(٥) منذ صدور المذكرة S/2006/507، تم تنويع وتوسيع نطاق المشاورات والتعاون بين أعضاء المجلس وأعضاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى حد بعيد، بما في ذلك، من خلال جلسيتين مشتركتين عقدهما أعضاء كل من الهيئتين (في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ و ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨). ودعي ممثلو المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للمشاركة في عدد من المناقشات المواضيعية التي أجراها المجلس، وكان يجري بانتظام تعميم الرسائل التي توجهها هذه المنظمات إلى رئيس المجلس على أعضاء المجلس بصدد نظرهم في بنود محددة من جدول الأعمال. كما كان أعضاء المجلس يتشاورون على نحو متزايد مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أثناء البعثات التي يوفدها مجلس الأمن إلى الميدان.

هذه النية، وعلى النحو المذكور في الفقرتين ٤٦ و ٥٠، يمكن أن يكون المزيد من التفكير مفيداً، ولا سيما بشأن كيفية الاستفادة بشكل أفضل من الصيغة الحالية للجلسات السرية.

الكفاءة

يشكل التزايد المستمر في حجم عمل المجلس وهيئاته الفرعية تحدياً لقدرة أعضاء المجلس وكذلك لقدرات الأمانة العامة للأمم المتحدة. وينبغي أن يؤدي ذلك إلى تشجيع المجلس على التفكير المستمر في اتخاذ تدابير لتحسين كفاءته. وهذه التدابير هي أساساً قواعد داخلية لتدبير شؤون المنزل. إلا أن لبعض هذه التدابير، عواقب مباشرة بالنسبة لغير الأعضاء في المجلس. وفي هذا المجال، تم إحراز تقدم كبير منذ صدور المذكرة (S/2006/507). ويؤدي الإعلان المستمر في يومية الأمم المتحدة عن موعد الجلسات الرسمية والمشاورات المغلقة وجدول أعمالها إلى زيادة إمكانية التنبؤ بعمل المجلس. وينطبق الشيء نفسه على اجتماعات الأجهزة الفرعية التابعة للمجلس. وكلما أصبح عمل المجلس أكثر كفاءة وقابلية للتنبؤ، كلما زادت قدرة غير الأعضاء في المجلس على توقع القرارات المقبلة، (التي غالباً ما تحتاج إلى متابعة من جانب الدول غير الأعضاء في المجلس) أو إعداد مساهماتهم (كما هو الحال بالنسبة للمناقشة العلنية).

وفي هذا المجال أيضاً، لا تزال هناك تحديات. فالأحكام الواردة في الفقرة ٢٧، على سبيل المثال، بشأن طول البيانات أثناء الجلسات العلنية، نادراً ما تنفذ سواء من جانب الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس.

وتتصل كفاءة عمل المجلس إلى حد بعيد بالتقارير التي يعدها الأمين العام. وفي هذا الصدد، على الرغم من أن الأمانة العامة تستحق الثناء للقيام بكل جد بتنفيذ العديد من التوصيات الواردة في مرفق المذكرة (S/2006/507)، فإن تعميم جميع التقارير في الوقت المناسب يتسم بأهمية بالغة بالنسبة لفعالية المجلس. وفي الفقرة ١١، وافق أعضاء المجلس على ضرورة تعميم التقارير على أعضاء المجلس وكذلك على الجهات الأخرى المشاركة في جلسات المجلس بما في ذلك الجلسات المعقودة مع البلدان المساهمة بقوات وإتاحتها لجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة قبل أربعة أيام على الأقل من الموعد المقرر لنظر المجلس فيها. ويعود التنفيذ الكامل والمستمر لهذا الحكم بفائدة مشتركة على كل من الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس.